تأتي أهمية البحث في هذا الموضوع من إيمان الباحث بأن ثمة اختلافا كبيرًا وتغيرًا ملموسًا يحدث في رؤيتنا وتصورنا لمعظم قضايا اللفظ والدلالة قي اللغة العربية بل في اللغات السامية أجمع ، مثل: قضية المجرد والمزيد،والاشتقاق بأنواعه الصغير والكبير والأكبر ، والخلاف الدائر بين البصريين والكوفيين على أصل المشتقات ، وظاهرة الإعلال والإبدال ، وظاهرة الترادف والمشترك اللفظي والتضاد ، وثنائية اللفظ والمعنى والخلاف الجاري بين أنصار كل منهما ، والتصنيف المعجمي المبني عل الجذور الثلاثية، وما أسماه ابن جني بباب (تداخل الأصول وازدحامها على المعنى الواحد) ، وغير ذلك من القضايا التي تتغير آليات البحث ونتائجه فيها ؛ عندما يثبت بالأدلة اللغوية والشواهد اللفظية تجذّر الأصل الثنائي في ألفاظ العربية وأخواتها السامية : أسماء وأفعالا وحروفًا ، وأن بها كثيرًا من المجموعات الفعلية ذات الجذور الثلاثية التي تعود كل مجموعة منها إلى أصل ثنائي ، عنه تفرَّعت لفظًا، ومنه تميَّزت دلالة ، بيد أنه يجمعها معنى عام واحد، هو معنى الأصل الثنائي.

ولا تهتم الدراسة هنا بأن تنفي الثلاثية نفيا مطلقا ؛ إذ القول بها قول بما آلت إليه جذور العربية ، وإنما المهم أن تبين أن لهذه الجذور أساسًا بنيت عليه وأصلًا تعود إليه ، بحيث يصبح القول بالثلاثية والاقتصار عليها في التصنيف المعجمي ، والتحليل اللفظي والدلالي– تبديلا لطبيعة العربية ، وتغييرًا لسنن التطور فيها ، وتضييعًا لكثير من العلاقات الصوتية والدلالية القائمة بين ألفاظ العربية ، ولم تُدرك بالنظر إليها من منظور الثلاثية . ولا سبيل إلى تلافي هذا التبديل والتغير من ناحية و إدراك هذه العلاقات من

ناحية أخرى إلا بالنظر إلى ألفاظ اللغة من منظور الأصل الثنائي ، على نحو ما سيتضح بعد .

ولا سبيل للدراسة للوصول إلى هدفها وتحقيق غايتها إلا بتقديم الأدلة اللغوية الكافية ، والشواهد اللفظية المقنعة ، بوجود الأصل الثنائي في العربية وسائر اللغات السامية ، بحيث لم يعد القول بوجوده فيها منكرًا ، أو خروجًا عن المعلوم بالضرورة من العربية أو السامية ، ولم يعُد الحديث عنه مجرد نظرية افتراضية تنتمي إلى مرحلة ما قبل التاريخ ، بل تغدو حقيقةً واقعة ، يشهد عليها آلاف الأدلة والشواهد من الثنائيات اللفظية الظاهرة أو المحتجبة خلف الجذور الثلاثية .

ولذا ، جاء منهج البحث ووسيلته في ذلك التعمق في قضايا اللفظ والدلالة، وقوانين التطور الصوتي والدلالي ، وفلسفة اللغة وعللها ، ومقارنة العربية بغيرها من اللغات السامية ، تنقيباً عن الأدلة اللغوية والشواهد اللفظية والدلالية ؛ ليقيس بها فَرضية الدراسة القائلة : بعودة الجذور الثلاثية سواء في اللغة العربية أو في اللغات السامية . إلى أصل ثنائي ، عنه تطورت ومنه تفرعت وتنوعت ، لتحقق حاجات لغوية وضرورات دلالية ، ستتناوله الدراسة بالتفصيل فيما بعد

وتعميقاً في البحث وإمعاناً في جمع الأدلة وحشدها ؛ لم تقتصر الدراسة على النظر في واقع اللغة العربية الفصحى وقضايا اللفظ والدلالة فيها ، أو حتى في اللغات السامية ، وما تعكسه الصلة الوثيقة بين هذه اللغات من أدلة على الأصل الثنائي للغة، بل امتدت إلى النظر في طبيعة اللغة الإنسانية

عامة، والعلاقة بين اللفظ والدلالة فيها ؛ ولا غرو . والحال هذه . أن تأتي معالجة هذا الموضوع في هذا الموضوع من خلال المباحث الآتية :

١- أدلة الأصل الثنائي ونظريات نشأة اللغة وطبيعتها
٢- أدلة الأصل الثنائي في اللغة العربية .
٣- أدلة الأصل الثنائي في اللغات السامية .

ويمكن أن تتناول الدراسة هذه المباحث بالشرح والتفصيل ، على النحو التالي : _

أولا:- أدلة الأصل الثنائي ونظريات نشأة اللغة وطبيعتها

يأتي الحديث عن أدلة الأصل الثنائي ضمن الحديث عن قضية أصل اللغات وطبيعتها ونشأتها الأولى والعلاقة بين اللفظ والدلالة فيها ، وذلك لأن الحديث عن الأصل الثنائي مرتبط بشكل أو بآخر بالحديث عن المراحل الأولى لتشكل اللغة ، وبالتالي فهو مرتبط بالحديث عن نظريات نشأة اللغة وطبيعتها وعلاقة اللفظ بالدلالة فيها ، ولما كان الحديث في هذا الباب مختلفاً فيه بين اللغويين قديماً وحديثاً ، آثر الباحث أن يعرض في عجالة سريعة النظريات اللغوية ذات الصلة بهذا الباب ، ليخلُص في النهاية بتجديد طبيعة اللغة وأصلها والعلاقة بين اللفظ والدلالة فيها ، وأهمية ذلك في إثبات الأصل الثنائي للغة .

فلقد شغلت قضية طبيعة اللغة ونشأتها الأولى وأصل وضعها . الباحثين قديماً وحديثاً ، واختلفت النظريات حول هذه النشأة ما بين نظرية تؤيد أن اللغة نشأت توقيفية ، مستدلين بقوله تعالى : (وعلّم آدم الأسْماء كُلّها) [١] ونظرية ثانية تفسر اللغة بأنها ظاهرة اجتماعية مكتسبة ، من مواضعة البشر واصطلاحهم ، مستدلين باختلاف اللغات وتطورها ، ونظرية ثالثة

[١] ت البقرة ٢ / ٣١

توفيقية تذهب إلى الجمع بين مبدأي النقل والعقل ، وتوفق بينها ؛ على أن اللغة نشأت توقيفية ، ثم تطورت بالمواضعة والاصطلاح ؛ وإن تعددت المذاهب والنظريات التي تقر بمواضعة اللغة ، لكنها اختلفت حول تفسير بداية هذه المواضعة بين كونها : مجرد أصوات انفعالية تلقائية يعبر به الفرد عن نفسه ومشاعره ، أو إشارات وأصوات ساذجة، أو كلمات كاملة ابتكرها باستعداده الفطري ، أو مقاطع حاكى بها أصوات الطبيعة وأحداثها أو على الأقل استوحاها منها ، أوكلًّا مركبًا من هذه المراحل ، وهي نظرية التطور اللغوي .[١]

وإذا كان اللغويون المحدثون قد أعرضوا عن الكلام في قضية نشأة اللغة ؛ إيماناً منهم بأن واقع اللغة اصحلاحي ، أيّاً كان أصلها . فإن حديثهم لا يزال موصولاً عن طبيعة اللغة والعلاقة بين اللفظ والمعنى ، واختلفت نظرياتهم قديماً وحديثاً حول تحديد شكل هذه العلاقة القائمة بين الألفاظ ومدلولاتها ، أهي علاقة طبيعية تلازمية دائمة على نحو ما يذهب أصحاب نظرية المحاكاة قديماً وحديثاً من مثل : أفلاطون ، ومن لغويي المعتزلة الصيمري ، والخليل بن أحمد الفراهيدي وسيبويه وابن جني ، وأحمد فارس الشدياق وجورجي زيدان والأب أنستاس الكِرْمِلِيّ والشيخ عبد الله العلايلي والعقاد وغيرهم كثير ؛ أم أن علاقة الألفاظ بمعانيها علاقة اعتباطية عرفية ، على نحو ما يذهب إلى ذلك من الفلاسفة القدامى سقراط وأرسطو ، ومن

[١] – انظر : د رمضان عبد التواب – المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ، ١٠٩ – ١٢٤
– وانظر : السيوطي :– المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، ٧ – ٢٩

الأصوليين الرازي ، وكذلك معظم رواد الفكر اللغوي الحديث مثل ديسوسير ويسبرسن وقندريس وتشومسكي ، وغيرهم كثير[١].

ورغم أن جماهير اللغويين قديماً وحديثاً مع القول باصطلاحية اللغة واعتباطية العلاقة بين الألفاظ ومدلولاتها ، فضلاً عما تمليه علينا طبيعة اللغات وتطورها – فإن جمهرة غير قليلة من اللغويين وأخرى من الألفاظ والصيغ اللغوية تقف شاهدة ومؤيدة لمذهب المحاكاة ، محاكاة الألفاظ لمعانيها ومدلولاتها محاكاة صوتية ، بحيث تصبح الألفاظ دالة على معانيها دلالة طبيعية تلازمية .

وهذا ما حدا بصاحب الكتاب متأثراً في ذلك بأستاذه الخليل بن أحمد إلى تحديد شكل العلاقة بين اللفظ والدلالة بأنها علاقة محاكاة وتقليد كما هو واضح في قول العرب للجندب صَرّ ، وللبازي صَرْصَرْ ، لما في صوت الأول من استطالة وفي الثاني من تقطيع ، وكما هو واضح كذلك في دلالة الحركة والاضطراب الدالة عليها صيغة المصدر (فَعَلان) أيّا كان أصلُها مثل : الغليان القفزان والخطران واللمعان ..... وكما هو واضح في صيغة الفعل (فَعّل) الدالة على تأكيد الحدث والمبالغة فيه سواء في كيفه أو في كمه ، كما نجد في مثل : غلّق ونزّل .... الخ [٢] وهذا ما ساقه ابن

[١] – انظر : د / عبد الكريم مجاهد – الدلالة اللغوية عند العرب ، ٢٠٣ وما بعدها .، وانظر : د . صبحي الصالح – دراسات في فقه العربية ١٤٨ – ١٥٢ ، وانظر : السيوطي – المزهر في علوم اللغة وأنواعها ١ / ٤٧ وما بعدها .

٢– انظر سيبويه – لكتاب ، ٢ / ١٩٦

_ وانظر ا السيوطي – المزهر في علوم اللغة وأنواعها ٤٨.

جني تحت باب أسماه (إمساس الألفاظ أشباه المعاني) ويعني به دلالة الألفاظ بجرسها الصوتي على معانيها. [١]

ولم يقف ابن جني فقط على هذا الباب الذي وقف عنده صاحباه الخليل وسيبويه ، في إثبات الصلة الطبيعية بين اللفظ والدلالة – بل عاود الحديث في هذه القضية في ثمانية أبواب ومواضع من كتابه الخصائص ؛ وذلك ليؤكد هذه المناسبة الطبيعية والمحاكاة الصوتية في كل باب وموضع بوجه جديد . انظر إليه في أبواب ومواضع مثل " أصل اللغة إلهام هي أم اصطلاح " [٢]" إمساس الحروف أشباه المعاني " [٣] أو " مساوقة الصيغة للمعاني " [٤] " حذواً لمسموع الأصوات على محسوس الأحداث " [٥] " تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني"[٦] " الاشتقاق الأكبر " [٧] " على أن هذين البابين الأخيرين وجهان من وجوه التصاقب"سوقاً للحروف على سمت المعنى المقصود والغرض المطلوب "[٨]

١– ابن جني – الخصائص ، ٢ / ١٥٤ ، وانظر له كذلك – المحتسب في بيتين وجوه شواذ القرارات والإيضاح عنها ، ١ / ١٣٧ – ١٣٨ .

٢– ابن جني – الخصائص ، ١ / ٤١

٣– ابن جني – الخصائص ، ٢ / ١٥٤ ، وانظر له كذلك ، المحتسب ٢ / ٢١٠

٤– ابن جني – المحتسب ، ٢ / ١٥٧

٥– ابن جني – الخصائص ، ٢ / ١٦٠ – ١٦١ ، وانظر له كذلك – المحتسب ٢ / ١٩

٦– ابن جني – الخصائص ٢ / ١٤٧ –١٥٤ ، وانظر له كذلك– المحتسب ، ١ / ٣٢١ – ٣٢٢ –

٧– ابن جني – الخصائص ، ٢ / ١٣٥

٨– ابن جني – الخصائص ، ٢ / ١٦٤

وفي خضم هذا الخلاف الدائر بين اللغويين حول طبيعة اللغة والعلاقة بين اللفظ والدلالة – يرى الباحث أن ألفاظ اللغة في معظمها الآن تدل على مدلولاتها دلالة اعتباطية اصطلاحية ، وأن عددًا قليلاً من الألفاظ لا يزال فيها محاكاة لمدلولاتها ؛ ولعل هذا العدد (وإن كان قليلا) لا يمكننا تجاهله ، فضلا عن أنه ليس بالقلة التي يمكن حملها على الشذوذ والخروج على أصل القاعدة ؛ وهذا ما يحدو بالرأي إلى أن مثل هذه الألفاظ تعد ركامًا لظاهرة لغويّة كانت شائعة من قبل في حياة اللغة ، ثم تجاوزتها طبيعة اللغة وتطورها ؛ ولذا فلا أستبعد أن تكون الجماعة اللغوية في مواضعتها لألفاظ اللغة في بداية نشأتها قد استوحتها من أصوات الطبيعة وأحداثها ، ولاسيما أن الإنسان كان في طوره الأول صافي الذهن مرهف الحس والسمع، ثم اتسعت الحاجة إلى اللغة وتطورت بتطور الجماعة اللغوية ، وتشعبها وترحالها واختلاف أذواقها فانفلتت الألفاظ عن زمام محاكاتها للدلالة . وبذلك تكون الدراسة قد توصلت إلى حل الخلاف الكبير الدائر قديمًا وحديثًا بين كون دوال اللغة تحاكي مدلولاتها أو لا تحاكي ، وخاصة أن كلا من الفريقين يستدل على مذهبه بألفاظ من اللغة

والسؤال الذي يفرض نفسه الآن للإجابة ، ما علاقة الحديث عن طبيعة اللغة بالحديث عن الأصل الثنائي ؟ ويأتي الجواب فيما تبناه الباحث في هذه القضية ، من أن ألفاظ اللغة نشأت في بدايتها محاكية لمدلولاتها ، وفي أدلة هذه المحاكاة أدلة على الأصل الثنائي الذي كانت عليه ألفاظ اللغة قبل المرحلة الثلاثية ، فما ساقه ابن جني مثلاً – بوصفه أكثر أنصار المحاكاة الذين فصّلوا القول فيها – من أدلة مثل باب : تصاقب الألفاظ

لتصاقب المعاني وما ينتمي إلى هذا الباب ويتقاطع معه من أبواب وفصول ، مثل : الاشتقاق الكبير أو الإبدال ، نحو (هتل وهتن) والاشتقاق الأكبر وهو التقاليب الستة للجذر الثلاثي كما في (ق ول) وتقاليبها و (ج ب ر) وتقاليبها ، وما أسماه ابن جني " حذواً لمسموع الألفاظ على محسوس الأحداث " كما في (قضم وخضم) ، (ونضح ونضخ) – لا شك أنها أدلة تبرهن على أن اللغة تتكون من مجموعات لفظية تتصاقب في حروفها وأصواتها ، لتصاقبها في معانيها ودلالتها. والأغرب من هذا أن العلاقة بين تصاقب أصواتها وتصاقب دلالاتها علاقة طردية ، فبقدر ما بينها من تصاقب في الدلالة بقدر ما بينها من تصاقب في اللفظ ، والعكس صحيح ؛ الأمر الذي يؤكد أن هذه الثلاثيات المتصاقبة لفظاً ودلالة تعود إلى أصل ثنائي واحد ، وُضع محاكياً لمعنى واحد ، ثم تطور هذا الأصل الثنائي لفظياً(عن طريق (القلب أو الإبدال) بقدر حاجة اللغة إلى تطويره دلاليّا ، نظراً لحاجتها إلى تنويع المعنى وتمييز الدلالة .

فالباحث يرد التشابه بين الكلمات لفظاً ودلالة إلى اتحادهما في الأصل الثنائي الذي تفرع إلى ثلاثيات لفظية متصاقبة في اللفظ والدلالة ، وإن كان ابن جني يفسرهُ بما أسماه " تداخل الأصول " [١] فهذه الثلاثيات المتداخلة معنىً ودلالةً تعود إلى أصول لفظية مستقلة ومختلفة ، وإن تشابهت في معظم حروفها وأصواتها ؛ وذلك – في نظر ابن جني – بحجة استقلال كل من هذه الألفاظ في مسألة الاشتقاق الصغير ، مثل هتن يهتن

١– الخصائص ٢ / ٤٩ – ٥٧

تهتاناً ، وهتل يهتل تهتالاً ، وهطل يهطل تهطالاً ، ومثل / جبذ يجبذ فهوجابز ومجبوذ ، وجذب يجذب فهو جاذب ومجذوب – في حين يرى الباحث أن هذه الثلاثيات المتشابهة لفظاً ودلالة فروع لأصل واحد ، نشأ محاكياً لمعناه ، ثم تفرع عن هذا المعنى الأصل مجموعة معان ، اقتضت هذه المعاني ألفاظاً جديدة تُدلُّ عليها ، فاشتُق من الأصل الأول سواء بالإبدال أو الزيادة أو القلب أو النحت ألفاظ بقدر ما استجدّ من معان .

وهذا ما حمل كثيراً من اللغويين المحدثين إلى الإيمان بنظرية محاكاة الألفاظ لمدلولاتها في الطبيعة من مثل : أحمد فارس الشدياق[١] وجورجي زيدان[٢] وأنستاس ماري الكِرْمِليّ[٣] وعبدالله العلايلي[٤] وزكي الأرسوزي[٥] ومحمد عنبر[٦] وغيرهم ممن يؤمنون بأن أصل اللغة هو الأصل الثنائي الذي نشأ محاكاة لأصوات الطبيعة أو لأحداثها ، وإن اختلفوا في كون هذا الأصل الثنائي الذي تطورت عنه بعد ذلك ثلاثيات اللغة وألفاظها ، هل هو: الثنائي المضعف أم المعتل .

هذا، وإن عدنا إلى طبيعة اللغة وعللها وجدناها ذات طبيعة استحسانية متطورة ومتغيرة حسبما تستحسنه الجماعة اللغوية ؛ وذلك لأن اللغة في أصواتها وألفاظها وتراكيبها وقواعدها وسائر عللها تخضع في

[١] – انظر له : سر الليال في القلب والإبدال ٢٢ – ٢٥

[٢] – انظر له : الفلسفة اللغوية ٥٢

[٣] – انظر له: نشوء اللغة العربية ونموها واكتهالها ١ وما بعدها

[٤] – انظر له : مقدمة لدرس لغة العرب ١٢٣

[٥] – انظر له : العبقرية العربية في لسانها ٢٩

[٦] – انظر له: جدلية الحرف العربي وفيزيائية الفكر والمادة ٢٣

الأغلب الأعم إلى حس المتكلمين ، الذين يحتجون دائماً بثقل الحال أو خفتها على النفس ، وذلك على نحو ما ذكر ابن جنيّ مثلاً في باب أسماه " ذكر علل العربية أكلامية أم فقهية " قال فيه " اعلم أن علل النحويين .... أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين ، وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس ، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها عل النفس ، وليس كذلك حديث علل الفقه ... وجوه الحكمة فيها خفية عنا "[١]

وذكر ابن جني في هذا الباب طرفاً من الخفة المقصودة ، قال : " وسأذكر طرفاً من ذلك لتصحّ الحال به . قال أبو إسحاق في رفع الفاعل ونصب المفعول ، إنما ذلك للفرق بينهما ، ثم سأل نفسه فقال ، فإن قيل : فهلا عكست الحال فكانت فرقا أيضاً ؟ قيل الذي فعلوه أحزم ، وذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد ، وقد يكون له مفعولات كثيرة ، فرفعُ الفاعل لقلته ، ونصب المفعول لكثرته ، وذلك ليقل في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون .. ومن ذلك قولهم إن ياء نحو (ميزان وميعاد) ، انقلبت عن واو ساكنة ، لثقل الواو الساكنة بعد الكسرة.... وكذلك قلب الياء في (موسر وموقن) واواً لسكونها وانضمام ما قبلها . ولا توقف في ثقل الياء الساكنة بعد الضمة ، لأن حالها في ذلك حال الواو الساكنة بعد الكسرة ، وهذا – كما تراه – أمر يدعو الحس إليه، ويحدو طلب الاستخفاف عليه " [٢]

١– ابن جني – الخصائص : ١٢/١

٢– ابن جني – الخصائص : ١ /١٢

ومن المنطقي بعد بيان طبيعة اللغة التي تحكمها في الغالب أوجه الاستحسان والاختصار والخفة والسهولة والتيسير ، والبعد ما أمكن عن الثقل والتطويل . أن يكون ثمة الأصول الثنائية قبل أن تكون الجذور الثلاثية ؛ لأنه ما يمكن أن يُعبّر عنه بأصلين ليس من داع أن يعبر عنه بثلاثة ، فضلاً عن منافاته لطبيعة اللغة القائمة على الاختصار والخفة التيسير والبعد عن الثقل والتطويل ؛ فإن قيل لماذا جاءت الجذور الثلاثية ؟ كان الجواب بأن ذوات الثلاثة لم تأت به الجماعة اللغوية إلا في مرحلة تالية نظراً لحاجتها وحاجة اللغة إلى تنويع الدلالة وتفريع المعنى . ولا يعني ذلك أن ثمة فاصلاً جاداً بين المرحلتين : مرحلة الثنائي ومرحلة الثلاثي في تطور اللغة ؛ وإنما تتداخل دائماً الأصول الثنائية والثلاثية ، ولا تأتي تسمية المرحلة الثنائية أو الثلاثية إلا من باب غلبة إحداهما على الأخرى .

وإن قيل إن الثلاثي أخف من الثنائي كما ذكر الخليل بن أحمد وتبعه في ذلك ابن جنيّ إذ يقول : " إن الأصول ثلاثة : ثلاثي ورباعي وخماسي .. فأكثرها استعمالاً وأعدلها تركيبًا الثلاثي ، وذلك لأنه حرف يُبتدأ به ، وحرف يُحشى به ، وحرف يوقف عليه .. ألا ترى أن المبتدأ به لا يكون إلا متحركاً وإن الموقوف عليه لا يكون إلا ساكناً ، فلما تنافرت حالُهما ، وسطور العين حاجزاً بينهما ، لئلا يفجئوا الحس بقيد ما كان أخذاً فيه ، ومنصباً إليه . "[1] – فإن نقداً توجهه الدراسة إلى هذا الكلام ، لأن ما ذكره ابن جني من أسباب آثر على إثرها الجذر الثلاثي وجعله أسهل الجذور

١ – الخصائص : ١/٥٥–٥٦ ، وانظر : الخليل بن أحمد –كتاب العين ١ / ٤٩

وأخفها – لم تسلم من مآخذ ، لأن الفصل بين الأول المتحرك والثالث الساكن بحرف ثالث في الوسط لم يحقق سهولة في اللفظ كما ذكر ابن جنيّ فالانتقال من المتحرك إلى الساكنة أمر طبيعيّ جداً في النطق ، لم يُفده وجود الحرف الثالث خفة وسهولة إن لم يزده ثقلاً وصعوبة ، حتى إن جاء الأول من الثنائي ساكناً فإن الكلام مبنيُ على الوصل ؛ وإن بُدئ بالأول الساكن في الأصل الثنائي فلا مشكلة أيضاً ، لأنه يُتوصل بهمزة وصل على نحو ما نجده في الثلاثي ساكن الأول كما في الأمر (اذْهب واضْرب واعْلم) فأيها أخف لفظاً جَبْ أم جَذَبْ ، شَدْ أم شَرَدْ.

ومن ثم يتبين لنا أن الأصول الثنائية سابقة على الجذور الثلاثية في اللغة ، لأن ذلك يتماشى مع طبيعة اللغة ، والقول بعكس ذلك يتنافى مع طبيعة اللغة وما تنحو إليه من سهولة وتيسير .

ثانيًا :- أدلة الأصل الثنائي في العربية

يأتي هذا المبحث مكملاً لما قبله في الاستدلال على أصلية الأصل الثنائي ، ووجوده الحيوي والفعال صراحة أو ضمنا في ألفاظ اللغة ومعانيها .

فلقد انتهى المبحث السابق إلى أن طبيعة اللغة الإنسانية عامة ، وما تميل إليه من اختصار وسهولة وتيسير ، من محاكاة كثير من ألفاظها لمعاني الطبيعة وأصواتها – تؤكد غلبة الأصل الثنائي عل لسان الجماعة اللغوية في إحدى مراحلها الأولى ؛ لأن ما يمكن أن تعبر عنه الجماعة اللغوية بحرفين ، ليس من داعٍ يجعلها تعبر عنه بثلاثة .

ويأتي هذا المبحث ليستخرج أدلة جديدة على أصالة الأصل الثنائي وهيمنته في اللغة العربية – بصفتها من أثرى لغات الإنسانية وأعرقها – في مراحلها الأولى ، وبقائه ركاماً لغوياً بارزاً في ألفاظها ومتضمناً في معانيها حتى الآن ، وذلك من خلال النظرة الوصفية والرؤية التحليلية لألفاظها وجذورها ومعانيها التي كانت ولا تزال تُستعمل حتى الآن ضمن وظائف اللغة .

هذا،وسوف هذا المبحث نماذج من ألفاظ العربية ودلالاتها قديمًا وحديثًا ، تقف أدلة وشواهد على تأصل الأصل الثنائي وامتداده في العربية حتى الآن ، ومن هذه الأدلة ما يلي : –

الدليل الأول :

تعايش الركام اللغوي من الأصل الثنائي جنباً إلى جنب الجذور الثلاثية في العربية.

فمهما سيطرت الجذور الثلاثية على ألفاظ العربية ، وأصبحت الغلبة لها بعد أن كانت للأصول الثنائية ، وذلك على نحو ما تقتضيه طبيعة اللغة وحاجتها إلى تنويع المعاني وتفريع الدلالات ، لتسع بألفاظها مدلولات الواقع ومستجدات الأشياء والمعاني . فإن قدراً كبيراً من ألفاظ العربية لا يزال ثنائي الأصول ، لم يتحول أو يتبدل إلى ثلاثي كما تحول غيره ، وبقي عبر مراحل تطور اللغة ركاماً لغوياً وأثراً تراثياً شاهداً على ماضي العربية ، وما كانت عليه ألفاظها قبل فترة من الزمن ، أو قبل أن تتبدل ألفاظها بفعل قوانين التطور الصوتي والدلالي . والذي يلفت الانتباه ويستأهل الذكر هنا أن هذا القدر المتبقي من الأصول الثنائية ركاماً لغوياً عبر الزمن لم يكن قليلاً

من ناحية ، وكان عاماً وشاملاً لأقسام الكلمة وصنوفها في العربية (اسماً وفعلاً وحرفاً) من ناحية أخرى .

وإذا نظرنا بعين الواصف المدقق في ألفاظ العربية ما وجدنا قسماً من أقسام الكلمة إلا وقد بقي كثير من ألفاظه محمولاً على الأصل الثنائي ، استخدمته العربية ولا تزال حتى الآن على هيئته الثنائية ، ومن الملاحظ على معظم هذه الأصول الثنائية أنها تمثل معاني مادية محسوسة وقديمة ، لا غنى للعربي قديماً أو حديثاً أن يستعملها ، نظراً لاتصالها الوثيق بحياته .

فعلى مستوى الاسم استخدم العربي ولا يزال بعض الألفاظ ثنائية الأصل ، مثل : بعض الأسماء الدالة على بعض أعضاء الجسم ، نحو (يد ، فم ، شفة ، لغة ، سمة ، لثة ، ثدي) ومثل الأسماء الدالة على عناصر الطبيعة، نحو (يم ، بحر ، وماء ، وعيص) ومثل الأسماء الدالة على القرابة نحو : (أب ، أخ ، أم ، ابن ، حم) وثمة أسماء أخرى ذات أصل ثنائي ، تشيع في اللغة ، نحو (يوم ، اسم)

وعلى مستوى الفعل تكثر الأفعال ذوات الأصل الثنائي ، وإن بدت ثنائية هذه الأفعال محتجبة غير واضحة كما في الأسماء ، فأفعال مثل : الثنائي المضعف نحو (بتّ ، جدّ ، هدّ ، قطّ ، فلّ) والثنائي المكرر نحو : (زَلْزلْ . قعقع . جرجر . صرصر . قلقل . ربرب . عبعب . رمرم . زمزم . ...) وكذلك أفعال مثل المعتل بأنواعه ، نحو : (وصل ، وزن . قال ، باع . دعا ، قضى) ؛ هذه الأبواب الثلاثة من الأفعال وما يمكن أن يندرج تحتها من أفعال يصعب إحصاؤها في اللغة العربية ، لأكبر دليل على أصالة الأصل الثنائي في العربية ، وأننا لسنا بحاجة إلى أن نحملها على الثلاثي ، فكما هو

واضح من أبنية هذه الأفعال وهيئتها وأسمائها تشير بجلاء إلى الأصول الثنائية .

فالثنائي المضعف كما هو واضح من اسمه أنه وإن بدا ثلاثي الجذر . كان ثنائي الأصل ، ثم ضُعّف أصله الثاني ، فسُمي الثنائي المضعف أو المضعف الثنائي ، وكأن أصل الفعل : هَدْ ← هدّ ، وقطْ ← قطّ ، وفلْ ← فَلّ ، وهكذا كل فعل ثنائي مضعف جاءه التضعيف في مرحلة من مراحل تطور العربية ، غلبت فيها الأفعال ذوات الجذر الثلاثي ، فطُردت مثل هذه الأفعال عليها.

ويتضح الأصل الثنائي أكثر في الأفعال التي تُسمى [بالثنائي المكرر] نحو : (زلْزل ، دمدم ، جرجر ... فمثل هذه الأفعال لا يصح أن نحملها أو نقيسها على الرباعي كما في مثل (دحرج وجندل) كما ذهب البصريون ؛ ولا يجوز أن نؤولها بالرباعيي المزيد (فعّل) ، كما ذهب الكوفيون ؛ ولذلك فإن الدراسة تعيد النظر في الخلاف –الذي أورده ابن الأنباري [١]– بين البصريين والكوفيين حول الفعل (الثنائي المكرر) مثل (سلسل) ، حيث يفسر هـ البصريون بأنه رباعي مجرد بوزن دحرج (فعلل) ، وفي ذلك نظر لما بينهما من فرق واضح ، فضلا عن أنهم يقضون بذلك على التكرار اللفظي والدلالي للصيغة . كما يفسره الكوفيون بأنه مبدل من الرباعي المزيد (فعّل) ، فيصير بوزن (فعفل) ، فتكون (سلسل) محولة عن (سلّل) ، وفي ذلك نظر لأنهم بذلك يقضون بإبدالات غريبة متباعدة حروفها في

[١] انظر له : – الإنصاف في مسائل الخلاف ، ٧٨٩

الصفة والمخرج ، لم يُعهد قاعدة لها في لغة العرب ، فضلا عن أن مصدر الفعل الثنائي المكرر بوزن (فَعْلَلَة) مثل (زلزلة ، ودحرجة) ، في حين أن المصدر من (فعَّل) (تفْعيل) . والأولى من هذا وذاك حمله على أنه ثنائي مكرر على نحو ما أسموه في كتبهم .

وكذلك يأتي حملنا مثل هذه الأفعال محل المناقشة على أنها ثنائية الأصول ثم كرر الأصل لغرض دلالي وهو تكرار المعنى والحدث الدال عليه الفعل . أولى من حملها على أنها رباعية الأصول ، فضلاً عن أنه لا يصح بحال من الأحوال أن نحمل على أنها ثلاثية ، وبالتالي فليس أمامنا إلا القول بأنها ثنائية مكررة ، وما دام عندنا في اللغة ثنائي مكرر ، وما أكثره في لغتنا ، يعني أن فيها ثنائي أصل .

وتأتي الأفعال المعتلة شاهداً آخر على الأصل الثنائي في اللغة العربية، فالثنائية وإن بدت محتجبة في الأفعال المعتلة ، على أساس أن بها حرفاً معتلاً إلى جانب الأصل الثنائي ؛ فإنها تتضح في تصاريف هذه الأفعال ومشتقاتها ، حيث يكثر حذف الحرف الثالث في مثل : يعد من وعد ، وقلْ من قال ، ومدعو من دعا ، وغير ذلك كثير من مواضع حذف حرف العلة ، وهو باب من أكبر أبواب علم التصريف عند العرب ، وهو ما أسموه بباب الإعلال والإبدال ، حيث تكثر الأمثلة على الإعلال بالحذف أو بالإبدال ، الأمر الذي يجعلنا لا نَعتدّ بهذا الحرف الثالث المعتل ؛ حيث يكثر حذفه وإبداله ، ولم يستقر له حال . في كل تصاريف الفعل ومشتقاته . يمكن أن

نعده فيها حرفاً صامتاً مستقلاً ، يقبل الحركة والسكون مثل الحرفين الآخرين.

والسؤال الموجه هنا لعلمائنا رواد الفكر اللغوي عند العرب ، أمثال : الخليل بن أحمد وسيبويه والمبرد وابن جني : أنه إذا كان التصريف والاشتقاق . على حد قولهم جميعًا في تأولهم الأسماء الثنائية بالثلاثية ،من مثل أب وأم وأخ وغيرها . يرد الكلمات إلى أصولها ؛ فلماذا لم يقولوا بثنائية الأفعال المعتلة التي يطرد حذف حرف العلة فيها أو إبداله سواء عند تصريفها أو الاشتقاق منها ؟!

ولذا ، فلا غرو أن تذهب الدراسة على القول بثنائية الأفعال المعتلة ، والبيّنة في ذلك شهد بها أنصار مذهب الثلاثية ، على نحو ما سبق . ولعل هذا الرأي الذي تتبناه الدراسة بغنينا عن كلام كثير قيل في باب تفسير الأفعال المعتلة ، سواء من القدامى مثل ابن جني أو المحدثين مثل الدكتور رمضان عبد التواب ، حيث يذهبان في تفسير مثل (قال ، دعا، روى) أنها محولة عن الأصل : (قوَل ، دعوَ ، رويَ) بدليل ما بقي في اللغة من مثل (عوِرَ ، حوِرَ ، استحوَذ) ، بل يذهب الدكتور رمضان إلى أبعد من ذلك عندما يذكر لنا أن ثمة مراحل أربع مرت بها هذه الأفعال ، والعجيب في ذلك أن كلا من العلامة ابن جني والدكتور رمضان عبد التواب يعترفان في نهاية التفسير والشرح ، بأن هذا الأصل الصحيح الذي يُفسرون به الأفعال المعتلة، أصل افتراضي ، وأن القول بأن العرب قد استعملته يومًا ما خطأ لا

يعتقده أحدٌ من أهل النظر . [١] وغناؤنا عن هذا الكلام أن هذه الأفعال ثنائية في الأصل ، ثم زيدت هذه الحركات الطويلة لتلحق بها أوزان الثلاثي .

وعلى مستوى الأقسام الأخرى للكلمة [٢] يمثل الأصل الثنائي قدراً غير قليل من ألفاظها من مثل:

(أ) (إذْ . إذا . مع . مُذْ . حين . لمّا . أنّى . حيث (لمعنى الظرفية الزمانية والمكانية) ،

(ب) : إلّا . غير . سوى . عدا . خلا . حاشا (للاستثناء)

(ج) : إنْ . لو (للشرط)

(د) كيف . أين . متى . هَلْ . كمْ . مَنْ (لمعاني الاستفهام)

(هـ) هذا . ذاك لمعنى الإشارة الدالة على الأشياء .

(و) هو . هي . هما . هم . هُنّ) لمعاني الضمائر الدالة على الأشخاص

(ز) منْ . عَن . إلى . حتى . على . رُبّ لمعاني وظيفية واسلوبية .

(ح) إنّ . أنّ . قَدْ . قط لمعنى التأكيد

(ط) ثمّ . بَلْ لمعنى العطف والاستدراك .

(ي) صَهْ . مهْ بمعنى اسم الفعل (اسكت) كُخْ(للطفل) . حَرْ(للحمار) بمعنى اسم الفعل (زجر)

(ك) ألا . أماَ . هلاّ لمعنى التنبيه والحض .

---

[١] . انظر : ابن جني– سر صناعة الإعراب ١ / ١٩٤: ، وانظر : د . رمضان عبد التواب – المدخل إلى علم اللغة ٢٩١ – ٢٩٨

٢– انظر التقسيم الثلاثي للكلمة عند القدماء والتقسيم السباعي لها عند المحدثين : د / تمام حسّان : اللغة العربية معناها ومبناها ٨٦ – ١٣٢ .

(ل) أيْ . إيْ لمعنى النداء ، والاستجابة .

(م) طاق حكاية صوت الضرب . غاق حكاية صوت الغراب .

هذا ، مع الأخذ في الأعتبار أن البحث لم يُحْصِ كل الثنائيات التي تندرج تحت هذه الأقسام من الكلمة ، بل اكتفى بذكر البعض نيابة عن الكل ، فضلاً عن أنه لم يعتد بالحركات Vowels أو بحروف اللين أو ما يسميه علم اللغة الحديث أنصاف الحركات أو أنصاف الصوامت Semi – Consonant واكتفى في اعتداده بصوامت الكلمة فقط ، وذلك على أساس أن العرب لم تهتم في وضع كلماتها وألفاظها بالحركات قدر اهتمامها بالصوامت ، وبعبارة أخرى ميزت العرب بين الأشياء الخارجية والدلالات اللغوية (غير الصرفية) عن طريق التمييز بين صوامت كلماتها وألفاظها ، على نحو ما نجده في الفرق بين : شط وشطر وشطن وشطح ، أو بين ربح ومدح ، ثم جاء بعد ذلك التمييز بين الدلالات الصرفية للكلمة عن طريق التمييز بين حركاتها وصوامتها وهيئة بنيتها ، على نحو ما نجده في الفرق بين : ضَرَب وضُرب ، وبين مُقَدّم ومُقَدَّم ، أو بين وَقْفَة ووقْفِة .. الخ . بالإضافة إلى هذا وذاك لم يعتد البحث بتشديد الحرف أو بالحرف المضعف ، وذلك على أساس أن تضعيف الحرف في العربية لم يأت لمعنىً جديد وإنما جاء في مرحلة غلبة الجذر الثلاثي على ألفاظ العربية ، ومحاولة طرد الباب على وتيرة واحدة .

الدليل الثاني **تمحل التفسيرات الذاهبة إلى تأويل الأصول الثنائية بالثلاثية**

لقد درج اللغويون القدامى على النظر إلى الكلمات ذوات الأصول الثنائية . مثل (أب . أخ . فم . اسم . شفة . لغة . شاة وغيرها) على أنها ثلاثية ، رغم ما يتجلى عليها من ثنائية المظهر والبناء ؛ وحجتهم في ذلك أن تصريفها . بالجمع والتثنية والنسب والتصغير وسائر ما يجري عليها من علل العربية . يكشف عن أصلها الثلاثي ، ويعيد إليها ما حُذف منها . فذكر الخليل بن أحمد١٧٥هـ وتبعه في ذلك سيبويه ١٨١هـ . مثلاً . أن هذه الثنائيات ، إنما يُستدل على ثالثها المحذوف بالتصريف والاشتقاق ، إذ يقول سيبويه في تأويل كلمة (فم) : " يدلك على أن الذي ذهب لام " وأنها الهاء قولهم : أفواه ويقول في تأويل " شفة " : " ومن ذلك أيضاً شفة ، تقول : شُفَيْهة ، يدلك على أن اللام هاء / شفاه وهو دليل على أن ما ذهب من شفة اللام ، وشافهت " (١)

ويصرح الخليل ١٧٥ هـ بأن كل ثنائي ثلاثيّ في الأصل ، يقول : " الاسم لا يكون أقل من ثلاثة أحرف ، حرف يُبتدأ به وحرف يُحشى به الكلمة ، وحرف يُوقف عليه ، فهذه ثلاثة أحرف ، مثل : سعْد وعمر ونحوهما من الأسماء ... فإذا صيَّرت الثنائي، مثل : قدْ وهلْ ولوْ . اسمًا ، أدخلت عليه التشديد ، فقلت : هذه لوٌّ مكتوبة ، وهذه قدٌّ حسنة الكِنْية ، زدتَ واوًا على واو ، ودالا على دال ، ثم أدغمت وشدَّدت . وقد تجيء

١– سيبويه : الكتاب ، ٢ / ١٤١ ن ١٤٢ ، وانظر : الخليل ين أحمد – كتاب العين ، ١ / ٤٩

أسماء لفظها على حرفين وتمامها على ثلاثة أحرف مثل : (يد ، ودم ، وفم) .... فإذا أردت معرفتها فاطلبها في الجمع والتصغير كقولهم : أيديهم في الجمع ، ويُدَيَّة في التصغير .. فإذا ثنيت الفم قلت : فموَان ، كانت الذاهبة من الفم الواو " [١]

وينتهج ابن جني ٣٩٢ هـ نهج سابقيه في تأويل كل ثنائي بالثلاثيات وحجته في ذلك نفس حجتهم ، أن التصريف والاشتقاق يُبرزان الأصل الثالث المحذوف من هذه الثنائيات ، على نحو ما ذهب إليه في تأويل كلمة (شاة) ، قال : " أما الدلالة على كون اللام من شاة هاء فقولهم في تحقيرها شُويهة وفي تكسيرها : شياه " [٢]

وقد تبع سيبويه والمبرد وابن جني كثير من لغويي العرب مثل : المعري وغيره ممن يؤمنون بهذا المذهب وينتصرون له ، وحجتهم في ذلك نفس الحجة ، وأدلتهم نفس الأدلة . [٣]

ومهما كثر أصحاب مذهب التأويل : تأويل الأصول الثنائية بالثلاثية، فإن ذلك لن يُغيّر من الحقيقة الثنائية لهذه الأصول ، ولن يُثني هذه الدراسة عن تبني مذهب الثنائية ، وأصالته في اللغة العربية ؛ وذلك لأن أدلة أصحاب مذهب التأويل وتفسيراتهم لهذه الكلمات الثنائية ، فيها نظر من جهات عدة ، وهي :

١- الخليل ين أحمد –كتاب العين ، ١ / ٥٠

٢- ابن جني : المتصف ٢ / ١٤٤

٣- انظر : المعري ، رسالة الملائكة ١٢٧

☜ أ) اتسام هذه الأدلة بأنها مجرد تأويلات واجتهادات غير جازمة .

فإن معظم هذه التفسيرات وتلك الأدلة التي استدلوا بها في إرجاع هذه الأصول الثنائية إلى جذور ثلاثية . لا تزيد عن مجرد اجتهادات وافتراضات وتأويلات منهم غير جازمة ولا مستقرة على حال ، فقد اختلفوا في هذه التأويلات فتارة يُؤوّلون الحرف الثالث في مثل (دَمٌ ويَدٌ واسم) بالواو فيقولون : (دَمُو ، ويَدو ، وسمو) وتارة يؤولون ذلك : بتشديد الثاني فأصله عندهم (دَمَمٌ ويَدَدٌ) ؛ في حين يؤولون (اسم) بحذف فاء الكلمة لا لامها وهي عندهم واو ، فأصلها (وسْم) ، ولا أدل على عدم أصلية الحرف الثالث في مثل هذه الكلمات ، وأن ما يذكرونه في ذلك ليس إلا اجتهاد شخصي من كل– اختلافهم في تقدير أصل (فم) ، فجاء عنهم (فمو)بدليل تثنيته على فمَوَان) ، كم جاء عنهم أن أصله (فوَه) بدليل جمعه على (أفواه) .[١]

ولعل في هذا الاختلاف وهذه الاجتهادات دليلا على أن الحرف الثالث في مثل هذه الكلمات مزيد لبجاري بذلك أوزان الثلاثي ؛ لأنه لو كان أصليًّا ما اختُلِف في تقديره وتأويله .

١- انظر :: الخليل _ العين ١ / ٤٩ ، ٥٠ ، وانظر : سيبويه : الكتاب ١ / ١٤١ ، ١٤٢

ب) اضطراب الواقع اللغوي لهذه الثنائيات (أصلاً وتصريفاً)

فالمُلاحَظُ على الاستعمال اللغوي لهذه الكلمات الثنائية ، أن لها صورتين في الاستعمال ، صورة قديمة موغلة في القدم وهي الصورة الثنائية ، وصورة ثلاثية حديثة ، استحدثتها الجماعة اللغوية في مرحلة غلب فيها الجذر الثلاثي ، الأمر الذي حدا بلسان المتكلم إلى تثليث هذه الثنائيات طرداً للباء على وتيرة واحدة بطرق التثليث اللغوية من : مد الحركة أو تشديد الحرف أو إضافة همزة أو هاء على نحو ما نجده سواء في اللغة العربية ، أو في اللغات السامية الأخرى . ومثال ذلك في العربية ، على أن أمثلة اللغات السامية ستأتي في بابها :

العربية

أبٌ / أبٌّ

أخٌ / أخٌّ

يدٌ / يدٌّ

دمٌ / دمٌّ

وتنبيهاً على شيوع قاعدة التثليث التي حوّلت ثنائيات اللغة إلى ثلاثيات ، يجدر أن نذكر هنا ما أحدثته العامية في اللغة العربية من تثليث بعض الكلمات التي بقيت على ثنائيتها ولم تحولها الفصحى إلى ثلاثيات ، على نحو ما نجده في كلمات مثل : لثة / لثّة ، دية / ديّة ، شفة / شفّة ، كرة / كورة ، جهة / جيهة ، لغة / لوغة ولغوة ، ومئة / ميّة. وهذا ما تؤكده

الدراسة من عدم أصلية هذا الحرف الثالث الذي ينضاف إلى أصل الكلمات الثنائية عند الاستعمال ، أو فيها عند التصريف والاشتقاق ، وإنما جيء به تأثراً باتجاه التثليث الذي تبنته في مرحلة سعت فيها نإلى طرد مبانيها ، وتوسيع دلالتها ، وتفريع معانيها ، هذا بالإضافة إلى اضطراب هذه الثنائيات في تصاريفها عند الاستعمال ، إذ نجد أكثر من صورة عند تصريف الكلمة ، الأمر الذي يؤكد من جديد على فرعية هذا الحرف المزيد ، وعدم أصليته في الكلمة ، فينتفي بذلك كونها ثلاثية ، حُذف أحد أصولها ، ويعود إليها في التصريف على نحو ما يذهب سيبويه والمبرر وابن جني وغيرهم وبالتالي لم يَبْقَ إلا أن تكون ثنائية ، زيد عليها ، حرف عند التصريف مجاراة لما غلب على ألفاظ العربية من جذور ثلاثية ...

ومن الأمثلة على اضطراب هذه الثنائيات عند التصريف بما نجده :

عند التثنية ، مثال دم / دمان / دموان / دميان

يد / يدان / يديان

فم / فمان / فموان

عند الجمع ، يقال : شفة / شفوات / شفهات

سنة / سنوات / سنهات

أم / أمات / أمهات

عند التصغير ، يقال : أم / أُميمة / أُمَيهة

سنة / سُنَيّة / سُنيهة

عند النسبة ، يقال : شفة / شفوة / شفهي

فم / فميّ / فموي

دم / دميّ / دمويّ

ولعل تفسير هذا الاضطراب الواقع في أصول هذه الثنائيات أو في تصريفاتها جمعاً تثنية وتصغيراً ونسبة . يعود إلى أن هذه الأصوات التي تزاد على الأصول الثنائية إنما زيادات جيء بها لتثليث ألفاظها ليسهل تصريفها من ناحية ، وتسويتها بالجذور الثلاثية التي غلبت على ألفاظ اللغة من ناحية أخرى ، وهذا ماذكره الدكتور عبد الرحمن دركزللي في هذا الباب ، قائلاً : " وقد يتساءل المرء عن سبب هذا الاضطراب الواضح ، والقلق الظاهر ، والجواب عندي هو أن هذه الأسماء تنتمي إلى الطور الذي سبق طور التصريف والاشتقاق القائم على الثلاثية ، بدليل أن تصريف هذه الألفاظ يرغمها على اكتساب حرف ثالث " [١]

وجدير بالذكر أن نشير هنا إلى أن من أسباب تعدد صور بعض هذه الثنائيات جاء بسبب هذه الزيادات التي تنضاف على الكلمة عند الجمع ، حيث يشتق من الجمع الجدير المزيد مفرد مزيد ، فيصر ثمة صورتان للكلمة ، صورة ثنائية سامية قديمة ، وصورة مستحدثة مزيدة ، على نحو ما نجده في جمع العرب (فو = فم) على (أفواه) ثم اشتقوا من (أفواه) مفرداً جديداً ، هو (فوه) فصار عندنا صورتان للكلمة (فو) و (فوه) فتوهم

١ – د: عبد الرحمن دركزللي : الجذر في اللغات السامية ص٤٩

الناس أن الأصل هو (فوه) الثلاثي ، والحق أن (فو) هو الأصل السامي القديم.

وهذا نفس ماحدث في العبرية ، فعندما جمعوا " ēl< "إله " على (elō hēm >) "آلهة " ، رجعوا فاشتقوا من (elō hēm >) مفردًا جديدًا هو (elowwah>) وتوهموا أن (elowwah>) قد صدر عنه ، علماً بأن (ēl>) هو الأصل وهو أقدم بكثير [٢]

ج) اقتصار أصحاب مذهب الثلاثية في تأويلهم للأصول الثنائية عل قلة قليلة منها

فثالث الأمور التي استرعت إعادة النظر فيها ، في مقولات اللغويين وتفسيراتهم للأصول الثنائية بالثلاثية . أن هذه التفسيرات والتأويلات لم تشمل كافة الأصول الثنائية في اللغة العربية ، بل اقتصرت على قلة قليلة منها ، معظمها من الأسماء والأفعال في حين بقيت مثلا كلمة " ذو " من الأسماء ، وسائر الثنائيات من الحروف وأسماء الأفعال والأدوات وأسماء الأصوات والضمائر وأسماء الإشارة ، ما أكثر ثنائيات اللغة في هذه الأبواب ـ بقيت كلها من غير تفسير أو تأويل ، ولم يكن أمامهم إلا أن يسلموا بثنائيتها ، على نحو ما نجده عند ابن جني ، إذ يقول " ألا ترى أن جميع ما جاء من ذوات الحرفين جزء لا قدر له فيما جاء من ذوات الثلاثة ، نحو : (

٢ – انظر د . عبد الرحمن دركزللي ؛ الجذر في اللغات السامية ص٥١

منْ ، و (في) و (عن) و (هل) و (قد) و (بل) و (كم) و (مَنْ) و (إذْ) و(صه) و (مه) ، ولو شئت لأثبت جميع ذلك في هذه الورقة "

(١) وبذلك يصرح ابن جني بأن ثمة ألفاظاً ثنائية في اللغة العربية ، ذكر بعضها ، وأشار إلى أن هناك بعضاً آخر لم يذكره ، وهو سواء فيما ذكر أو فيما أشار لم يجد لها تأويلاً بالثلاثي ، على نحو ما ذكر في مثل : أب ، وأم ، وشفة ، وسنة ... وسؤالنا لابن جني هنا : إذا كانت اللغة العربية قد بُنيت على الأصل الثلاثي ، فهل يصح أن يشذ عن هذا الأصل كل هذه الثنائيات التي ذكر ابن جني بعضها ، وأشارت الدراسة إلى بعض آخر سابقاً ، مع العلم أننا لم ندّعي إحصاء كل ثنائيات اللغة ؟

وبعد مناقشة اللغويين القدامى وإدارة الحوار مع مقولاتهم في تأويل الثنائي بالثلاثي ، يتضح مدى فرضية هذه المقولات ، وأنها لم تزد عن كونها اجتهادات منهم غير جازمة ؛ وهذا ماحمل عدداً من العلماء المتخصصين في الدراسات السامية إلى رد هذه الاجتهادات القائلة بثلاثية هذه الثنائيات ، لأن القول بذلك ليس إلا ضرباً من التحمل والتعسف على حد قولهم ، حيث يقول موسكاتي ؛ Moscati في انتقاده مذهب اللغويين القدامى في هذا الباب : " إن تصنيف هذه الأسماء مع الجذور الثلاثية ليس إلا ضرباً من التعسف [٢]"

١ – ابن جني : الخصائص ٥٦/١

٢ - 1- Moscati – An Introduction to the comparative Grammar . p . 73

الدليل الثالث :

التقارب الدلالي وفكرة المعنى الجامع بين الجذور الثلاثية المشتركة في الأصل الثنائي :

من الأدلة القوية على تجذر الأصل الثنائي في ألفاظ العربية ما يُلحظ بجلاء من تقارب دلالي بين الجذور الثلاثية التي تشترك في أصل ثنائي وتختلف في الحرف الثالث ، حيث تعج اللغة العربية بتلك المجموعات اللفظية التي تلتقي أو تتقارب دلالياً نظراً لالتقائها لفظياً في الأصل الثنائي ، وإن اختلفت في الحرف الثالث .

ولم يقتصر هذا الدليل على اللغة العربية فحسب ، بل تشترك فيه اللغات السامية ، ويمكن للدراسة الآن أن تضرب الأمثلة – وما أكثرها في اللغة العربية – على ذلك ، في حين أنها سوف تؤجل الأمثلة من اللغات الأخرى إلى المبحث الأخير ؛ حتى لا تكرر الدراسة نفسها . .

والمقصود بالتقارب الدلالي بين الجذور الثلاثية التي تشترك في أصل ثنائي واحد – أن ثمة معنى عاماً جامعاً بين هذه الجذور الثلاثية التي هي في الأصل بمثابة تجليات وتنوعات وصور مختلفة لمعنى واحد ، مرتبط أولاً بالأصل الثنائي،الذي تفرعت عنه الجذور الثلاثية ،نظراً لحاجة اللغة إلى تفريع الدلالة وتعدد صورها ؛ ومن ثم فإن هذه الجذور الثلاثية تلتقي معاً في

جماع المعنى وعموم الدلالة ، وتختلف فيما بينها في صورها وأشكالها وحالاتها .

وقد لاحظ اللغويون العرب القدامى فكرة المعنى الجامع الذي يجمع بين ألفاظ ثلاثية تشترك في حرفين ، على نحو ما نجده مكرراً عند معظمهم – حيث تكرر عندهم في غير باب ، من مثل ما أسماه ابن قتيبة (باب الأسماء المتقاربة في اللفظ والمعنى)[١] وما أسماه أن جني (وباب تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني)[٢] " والاشتقاق الأكبر "[٣] ، وذكره ابن فارس ٣٩٥ هـ كذلك تحت باب (أجناس الكلام في الاتفاق والافتراق "[٤] فضلاً عما تكرر عند هؤلاء اللغويين العرب وغيرهم كثير من أبواب تدور كلها حول بيان فكرة المعنى الجامع الذي يمكن تتبعه وملاحظته بوضوح في كل الجذور الثلاثية التي تشترك معاً في أصل ثنائي ، إلى حد يمكن عنده القول بعموم هذه القاعدة في اللغة العربية عموماً يقل بل يندر الشذوذ عنه .

ولعل هذه الأمثلة والشواهد اللغوية التي ذكرت وغيرها كثير ، بعثت كثيرًا من اللغويين المحدثين الذين ناصروا مذهب الثنائية في اللغة العربية واللغات السامية ، فقد ذهبوا جميعًا إلى القول بأن الجذور الثلاثية في العربية تعود في الأساس إلى الأصل الثنائي ، الذي عنه تطورت ، ومنه

١– ابن قتيبة : أدب الكاتب ٢٠٢/٢٠١ ، وانظر له كذلك : تأويل شكل القرآن ١٦

٢– ابن جني : الخصائص

٣– ابن جني : الخصائص ١٣٨/٢

٤– ابن فارس : الصاحبي في فقه اللغة ٣٢٨

تفرعت ، ولكنهم اختلفوا في تحيد الأصل الأول ، وكيف تطور إلى ما بعده من جذور ؟ حيث ذهب الشدياق وجورجي زيدان وتوفيق شاهين والأب مرمرجي الدومنكي إلى أن(المضعف)أصل الأفعال ، في حين يذهب كل من الشيخ العلايلي والأب أنستاس الكِرْملي إلى أن المعتل ظهر أولا ، بل يؤكد العلايلي على أن كل الأفعال المضعفة والصحيحة أخذت من المعتل ، كما يذهب هؤلاء إلى أن النحت والقلب والإبدال والزيادة كانت وسائل التحول من الثنائي إلى الثلاثي ، على أن جورجي زيدان هو الذي يذهب على أن النحت كان الوسيلة في هذا التحول [١]

وترى الدراسة أن اللغة استعملت الأصل الثنائي بكل صوره : المضعف أو المكرر أو المعتل أو المهموز في مرحلة واحدة ، ولم يثبت دليل قوي يمكن أن نعتمد عليه في أن أصلا من هده الأصول ، قد استعمل أولا ، ثم اشتق منه سائر الأصول ، وبذلك يمكن القول بأن العربية قد استعملت كل هذه الثنائيات ، ثم استعملت في اشتقاق الجذور الثلاثية بعد ذلك كل وسائل التطور الصوتي سالفة الذكر .

ونفس الملاحظة السابقة لاحظها علماء اللغة الغربيون ، لا على اللغة العربية فحسب ، بل على اللغات السامية أجمع ، إذ يقول موسكاتي

١_ للمزيد من الشرح ، انظر : أحمد فارس الشدياق _ سر الليال في القلب والإبدال ، ٢٢ – ٢٥ ، وانظر : جورجي زيدان _ الفلسفة اللغوية ، ١٠١ ، وانظر : الأب مرمرجي الدومنكي _ المعجمية العربية على ضوء الثنائية والألسنية السامية ، ١٣٥ _ ١٤١ ، وانظر : توفيق محمد شاهين _ أصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية ، ٧٨ _ ٩٣ ، وانظر : الشيخ عبد الله العلايلي _ مقدمة لدرس لغة العرب، ١١٣ وما بعدها ، وانظر : الأب أنستاس الكرملي : نشوء اللغة العربية ونمها واكتهالها ، ٣ وما بعدها

Moscati " إن الاطلاع على معجمات اللغات السامية ، يُظهر أن هناك مجموعات عدة من الجذور تتفق – أو تتقارب . في المعنى ، نتيجة لاشتراكها في حرفين من أحرف الجذر "[1] وسوف نتعرض لشرح هذه المقولة وغيرها من مقولات علماء اللغة الغربيين في المقارنة باللغات السامية

وليس يبقى لنا في هذا الباب الذي ندلل فيه على تجذر الأصل في العربية ، وانشعاب الجذور الثلاثية منه – إلا أن نسوق بعض الأمثلة التطبيقية من المجموعات اللفظية ذوات الجذور الثلاثية التي تعود إلى أصل ثنائي واحد ؛ بدليل ما يقع بين هذه الجذور ما تشابه أو تقارب في الدلالة . ويستحسن أن نضرب بعض أمثلة هذا الباب مما أورده ابن فارس ٣٩٥ في كتابه الفذ " مقاييس اللغة " من أمثلة على تلاقي الجذور المتفق في أصل ثنائي واحد – في أصل أو أصلين للمعنى ، وذلك على النحو التالي :

_ قال ابن فارس ٣٩٥ هـ" باب الجيم والباء وما يثلثهما (جبت) الجيم والباء والتاء كلمة واحدة " الجبْت : الساحرُ ويقال الكاهن.

(جبذ) الجيم والباء والذال ليس أصلاً ، لأنه كلمة واحدة مقلوبة ، يقال جبذت الشيماء بمعنى جذبتُه (جبر) الجيم والباء والراء أصل واحد جبس من العظمة والعلو والاستقامة . فالجبَّار : الذي طال وفات اليد ، يقال فرس جبَّار ، ونخلة جَبَّارة وذو الجُبُّورة وذو الجُبَرُوت : الله جل ثناؤه ... وجبرتُ العظم فجبر . قال : قد جبر الدين الإله فجبر

1- Moscati – An Introduction to the comparative Grammar . p . 72

ويُقال للخشب الذي يضم به العظم الكسير جبَارة والجمع جبائر ، وشُبه السوار فقيل له جبارة .... ومما شذ عن الباب الجُبَار وهو الهَدَر((١) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " البئر جُبَارةٌ والمقرن جُبَار فأما البئر فهي العادية " القديمة لا يعلم لها حافر ولا مالك يقع منها الإنسان أو غيره ، فذلك هَدَرٌ .. وقد أجبرت فلاناً على الأمر ولا يكون ذلك ولا على القهر وجنس من التعظم عليه . (٢)

وإذا عدنا إلى المعاجم الأخرى وجدنا عشرات الأمثلة على تلك المجموعات اللفظية التي تشترك في أصل ثنائي ، وتندرج تحت مجال دلالي واحد Semantic Field ، وبعبارة أخرى تجمعها دلالة عامة واحدة ، بحيث تبدو هذه الألفاظ التي تكتفي في الأصل الثنائي وتختلف في حرف واحد صوراً وتنوعات أو تجليات مختلفة لدلالة عامة واحدة . ومن ذلك ما يلي :

(ق ط) يدل على " الانفصال " مثل : قطّ ، قطع ، قطر ، قطف ، قطل ، قطم ، قطب ، قطز ، قطن ، قطش

(ج م) يدل على " الجمع " مثل : جمع ، جمل ، جمد ، جمر ، جمس ، جمأ ، جمة ، جم ، جمز ، جمظ

١– الواضح أن شذوذ هذه الكلمة في الدلالة راجع إلى أنها ليست أصلاً في هذا الباب ، بل هي منقولة " إليه من باب آخر عن طريق القلب أو الإبدال "

٢– ابن فارس : مقاييس اللغة ، باب الجيم والباء وما يثلثهما .

(ق ب) يدل على " الأخذ " مثل : قبس ، قبص ، قبض ، قبط ، قبل ، قب ، قبأ ، قبش ، قبط

(د ل) / وهذه المادة ذكرها ابن فارس في المقاييس وهي تدل على " الحركة والذهاب " ، مثل : دلك ، دلج ، دلف ، دلق ، دلظ ، دلع

وهذه الأمثلة غيض من فيض الأمثلة والمجموعات اللفظية التي تكتظ بها اللغة العربية ومعاجمها القديمة والحديثة ، فضلاً عما جمعتها بعض مؤلفات اللغة الحديثة من هذه المجموعات ، حيث جمع الدكتور عبد الرحمن الدركزللي مثلاً في أطروحته للماجستير ستاً وثلاثين مجموعة لفظية (١) تدلل على فكرة المعنى الجامع التي تعود في الأصل إلى الأصل الثنائي الذي تفرعت عنه الجذور الثلاثية بناءاً على تفرع الدلالة الأصلية وتَعَدُّد صورها . وبمشيئته تعالى سوف أفرغ الجهد لتتبع هذه المجموعات الثلاثية التي تعود إلى أصل ثنائي ، وحصرها في المعاجم العربية [٢] في أبحاث لاحقة .

والذي يُلحظ على هذه المجموعات اللفظية الملتقية في أصل ثنائي واحد والمندرجة تحت معنى دلالي واحد – أن ثمة قاعدة خفيّة تفسر لنا اطراد هذا التشابه اللفظي والدلالي بين هذه المجموعات اللفظية ، ألا وهي قاعدة الأصل الثنائي والدلالة الأولي له ؛ ومما يلحظ كذلك شمولية هذا

١ – د/ عبد الرحمن الدركزللي : الجذر في اللغات السامية ، ٧٠ : ٧٤

التشابه اللفظي والدلالي بين أقسام الفعل في العربية فكان ثمة تشابه أو تداخل أو تقارب دلالي بين الثنائيات الفعلية الآتية :

- **التداخل الدلالي بين المضعف والمعتل بأنواعه من مثل :**

(١ – أ) المضعف والمثال ، نحو : (خزَّ / وخز)

(ضمّ / وضم)

(قصّ / وقص)

(١ – ب) المضعف / والأجوف ، نحو : (طبّ / طاب)

(ضرّ / ضار)

(مرّ / مار)

(١ – ج) المضعف والناقص ، نحو : (طمّ / طمي)

(غمّ / غمي)

١ – د)التقارب الدلالي بين المضعف والثلاثي الصحيح ، نحو

(سلّ / سلب) و (كدّ / كدح) و (مَنّ / منح) و (مطّ / مطل) و (قش / قشط)

التقارب الدلالي بين الصحيح والمعتل ، نحو

(رسا / رسب) و (غمى / غمض)

(١–د) التقارب الدلالي بين الصحيح والصحيح ، نحو ما ذُكر من أمثلة قبل قليل مثل (قطع / قطم) (جمع / حمل) ... الخ

وكل هذا التقارب الدلالي القائم بين هذه الأفعال السابقة إنما هو راجع لا محالة إلى اشتراكها في الأصل الثنائي ؛ الأمر الذي يبلور لنا في النهاية دليلاً جديداً على تجذر الأصل الثنائي في العربية .

ثالثا ـ أدلة الأصل الثنائي في اللغات السامية .

أسفر البحث عن الأصل الثنائي في اللغات السامية عن تشابه كبير فيما عثر عليه من أدلة على تجذره في هذه اللغات ، وما ألفاه من أدلة على وجوده وتأصله في اللغة العربية . وكيف لا ؟! واللغة العربية واحدة من أعرق اللغات السامية وأبقاها على مر الزمان .

وتتبلور أدلة الأصل الثنائي التي عثر عليها البحث في اللغات السامية فيما يلي : .

١) ـ تعايش الركام اللغوي من الثنائيات الواضحة جنبًا إلى جنب الجذور الثلاثية .

٢) . تعدد صور الواقع اللغوي لهذه الثنائيات (أصلا وتصريفًا) .

٣) . التقارب الدلالي بين الجذور الثلاثية المشتركة في الأصل الثنائي .

ويمكن أن نشرح هذه الأدلة ، ونضرب عليها الأمثلة التوضيحية على النحو التالي : .

أولا : ـ تعايش الركام اللغوي من الثنائيات الواضحة جنبًا إلى جنب الجذور الثلاثية .

ذهب بعض علماء الساميات إلى أن اللغات السامية كالعبرية والأكادية والسريانية والحبشية والآشورية لا تختلف عن شقيقتهن العربية في أنها احتفظت ببعض الثنائيات الواضحة الدالة على تأصل الجذر الثنائي في هذه اللغات ، وأن هذه الثنائيات كانت لها الغلبة في فترة ما ، ثم اقتضت حاجة اللغة والتوسع اللفظي والدلالي إلى غلبة الجذور الثلاثية . غير أنه مع غلبة هذه الجذور الثلاثية ن ثمة ألفاظ بقيت ثنائية في لغة دون أخرى ، مثل بعض الكلمات الدالة على بعض أعضاء الجسم ، مثل : يد ، وفم ، وشفة ، وثدي ، وألفاظ أخرى تدل على القرابة مثل : أب ، أم ، أخ ، حم ،وكلمات أخرى تدل على عناصر من الطبيعة مثل : يم ، وماء ، وعيص، وألفاظ أخرى شائعة ، مثل : يوم ، وإله ، واسم ، واثنان [١].

ومن هذه الكلمات التي بقيت ثنائية في غير لغة من اللغات السامية ، ما يلي : .

. في العربية (ماء) ، وفي الحبشية (māy) ، وفي العبرية (māyim)

وفي السريانية (mayyā) ، وفي الآشورية (ēm) .

. وكذلك في العربية (شاة) ، وفي العبري (śē) ، وفي الآشورية (šu > u)

ـ وكذلك في العربية (رجل أو زوج) ، وفي العبرية (matmī) ، وفي الآشورية (mutu) ، وفي الحبشية (met) .

1- DRIVER- PROBLEMS OF THE HEBREW VERBAL SYSTEM , P.3

ـ وكذلك في العربية (شفة) ، وفي العبرية (śāfā) ، وفي السريانية (esftā) ، وفي الآشورية (šutpa) . [١]

هذا ، مع العلم بأن جمعا من علماء الساميات مثل : ملر وموسكاتي وغيرهما يرى بان هذه الألفاظ سالفة الذكر ثنائية الأصل ، بل هي واضحة الثنائية ، وأن ما لحق بها من زيادة بالتضعيف ،أو بالمد ، أو بغير ذلك كزيادة الهاء ، فإنه لا يغير من كونها ثنائية ، وأن هذه الزيادة من باب القياس على الجذور الثلاثية ، طردا لألفاظ اللغة على وتيرة واحدة . [٢]

ومن الثنائيات الدالة على تأصل الأصل الثنائي في اللغات السامية أفعال مثل ك المضعف ، والمعتل الأجوف ، والناقص ، والمثال ، حيث تكثر هذه الأفعال في اللغات السامية ، وهي في نظر الكثير من علماء الساميات مثل : نولدكه وفِلهاوزن وشتادِه ومو سكاتي– ثلاثيات غير مكتملة ، وكونها تُحمل على الثنائية أولى من حملها على الثلاثية ؛ لأنها متطورة عن صوتين صامتين (أصل ثناءي) عن طريق التضعيف ، أو المد . في حين يذهب بعض آخر من علماء الساميات إلى أنها (أفعال ثلاثية الصيغة ثنائية الأصل) من مثل : إفالد وبرجشتراسر ودرايفر وكونيتش . [٣]

١ . انظر : بروكلمان : فقه اللغات السامية ، ترجمة دكتور / رمضان عبد التواب ٩٣ .

٢-BOTTERWECK – DER TRILITERISMUS IN SEMITISCHEN, P.18

- MOSCATI – AN – IN TRODUCTION TO THE COMPARATIVE GRAMMAR , P . 73

١ - BOTTERWECK – DER TRILITERISMUS IN SEMITISCHEN, PP.17 – 26

- DRIVER- PROBLEMS OF THE HEBREW VERBAL SYSTEM , P.5

- MOSCATI – AN INTRODUCTION TO THE COMPARATIVE GRAMMAR , PP . 72 - 74

والملاحظ على الفريقين أن كليهما يتفقان على أن أفعالا مثل :المضعف، والمعتل بأنواعه ، تعود إلى أصل ثنائي ، تطورت عنه ، وإن اختلفا في كونها ثلاثيات ناقصة أو ثلاثيات مزيدة.

ومن أحدث من كتب في الساميات العالم الفرنسي بوهاز ، حيث ينتصر للأصل الثنائي في اللغات السامية ، وبرد على بروكلمان ومارسين كوين وفلايش وغيرهم من أنصار مذهب الثلاثية ، بأن الاعتراض عليهم يأتي بسبب أفعال ، مثل : رمى ودعا في العربية ، و (ibni) (بمعنى خلق أو أنشأ) في الأكادية ، ومثل (gwā) (بمعنى اختار) في السريانية الشرقية ، ومثل (bānā) (بمعنى بنى) في العبرية . [1]

ولعل السبب الذي يحدو بنا إلى القول بثنائية الأفعال المعتلة (WEAK VERBS) (المثال أو الأجوف أو الناقص إلى جانب الفعل المهموز أو المبدوء بنون) أنها أفعال يكثر فيها الإعلال بالحذف أو الإبدال [2] في أحرف العلة أو الهمزة أو النون .؛ الأمر الذي يؤكد عدم أصالتها وزيادتها في الفعل ، ومثال ذلك من اللغات السامية ، ما يلي :

ـ في العربية نجد الفعل (وثق) مضارعه (يثق) والأمر منه (ثق) والمصدر (ثقة) بحذف الواو .

٢ – BOHAS- - MATRICES ET ETYMONS DEVELOPPEMENTS DE THEORIE , PP . 7 – 11

ـ وفي العبرية نجد الجذر (wld) المضارع أو المستقبل منه (yēled) والأمر (léd) والمصدر (ledet) بحذف الواو في الأمر والمصدر ، وقلبها ياء في المستقبل .

ـ وفي الأكادية الجذر śwb بمعنى (جلوس) ، الأمر منه : śib ، والمصدر منه : śubtu بحذف الواو .

– وفي السريانية يأتي الأمر من الجذر (n ṭ r) بمعنى (حراسة). ṭ a r بحذف النون ، ولا يوجد ذلك في العربية إلا في الجذر (نعم) والأمر منه (عِم) أي (أنعم) بحذف النون .

– وفي السريانية نجد الأمر zel من الجذر >zl ، وكذلك في العربية نجد الأمر (كُل ، مُر ، خُذ ، سل) من الجذور (أكل ، أمر ، أخذ ، سأل) . [1]

ثانيا) . تعدد صور الواقع اللغوي لهذه الثنائيات (أصلا وتصريفًا) .

تتعدد الصور التصريفية والاشتقاقية لهذه الثنائيات الاسمية أو الفعلية سالفة الذكر ، الأمر الذي يؤكد من جديد عدم أصالة ما يُلحق بها من حروف زائدة ، جعلت بعض الباحثين يحملونها على الثلاثية ، فنجد مثلا الثنائيات الاسمية تتعدد صورها داخل اللغة الواحدة ، فيصير للكلمة الواحدة صورتان : واحدة ثنائية قديمة ،والثانية ثنائية مزيدة بحرف ؛ لتساير بهذه الزيادة أوزان الثلاثي الذي أصبحت له الغلبة في اللغة .، فضلا عن اختلاف

[1] انظر : د. عبد الرحمن الدركزللي ـ الجذر في اللغات السامية ، ٥٢ ، ٥٣

هذه الكلمات في حرف الزيادة من لغة سامية إلى لغة سامية أخرى ، ومن أمثلة ذلك ما يلي :

اللغة	الصورة القديمة	الصورة الحديثة	المعنى
العربية	أبُ	أبّ	
	أخُ	أخّ	
	يدُ	يدّ	
	دمُ	دمّ	
العبرية	śada	śād	ثدي
	>ēl	>elowwah	إله
الأكادية	damu	dāum	دم
	i ʾ u	i ʾ u	شجر

ويتضح من الجدول السابق أن الصورة الثلاثية لهذه الثنائيات الاسمية تختلف من لغة سامية إلى أخرى ، حيث تنزع العربية غالبا إلى

تشديد الحرف الثاني ، في حين تؤثر العبرية غالبا أن تمد الحركة بين الحرفين ، أما الأكادية فقد استخدمت الطريقتين في تثليث الأسماء ، وإن غلبت التشديد في ذلك ؛ وكل ذلك يؤكد الأصل الثنائي لهذه اللغات السامية من ناحية ، ونزوع كل لغة على حدة نحو التثليث ، بأي من وسائل المعهودة في ذلك ، بالتشديد أو بمد الحركة ، أو بزيادة حرف ، ولاسيما عند تثنية هذه الثنائيات أو جمعها .

– ففي الأكادية نجد (abu) في الجمع (abbu) .

– وفي العبرية يجمعون (>ēl) على (>elō hēm) .

– وفي العربية تجمع (شفة) على (شفاه) .

وكل ذلك من وجهة الدراسة ، وكما يذهب علماء الساميات زيادات وإضافات على الكلمة الثنائية ؛ كي تنسجم مع الثلاثي والموازين الثلاثية التي غلبت على هذه اللغات في مرحلة متأخرة ، وليس كم يذهب الخليل بن احمد وسيبويه وابن جني – على نحو ما سبق _ في تأولهم بعض ثنائيات العربية مثل (أم ، وسنة ، وشفة) بالثلاثي محذوف الهاء ؛ وحجتهم في ذلك عودة هذه الهاء في الجمع أو التصغير أ والنسب ، على أن تصريف الكلمة يظهر الأصل الثالث المحذوف، ولا أدري أين هذه الحجة عندما تكلموا عن الأفعال المعتلة التي يُحذف منها حرف العلة عند تصريفها مع

الأزمنة أو الضمائر ؟ لماذا لم يحكموا عليها بالثنائية ؟ وما أكثر هذه الثنائيات الفعلية في اللغة العربية ، أ وسائر في اللغات السامية .

ولا يخفى بعدُ تفسير الأحرف التي تلحق الأسماء الثنائية عند تصريفها بالزيادة لا بالأصالة ؛ بدليل اختلاف الحرف الذي يلحق بالكلمة من لغة سامية إلى لغة سامية أخرى ، بل داخل اللغة الواحدة ، ففي العربية نجد العرب يجمعون (سنة) على : سنوات وسنهات ، كما ينسبون إلى (شفة): شفوي وشفهي ، ويصغرونها على : شفيَّة وشفيهة ، وهذه ما حمل عالما مثل مولر Muller إلى القول : " تسترد الكلمات الثنائية عند جمعها ، الحرف المحذوف ، نحو ، سنة / سنوات / سنهات ، ولكن هذا في الحقيقة ليس استرداداً للحرف المحذوف ، وإنما هو محاولة أو جهد لتثليث الجذر الثنائي"[١]

وإذا نُظر إلى الأفعال المعتلة في اللغات السامية لوحظ اختلاف صور صياغتها وتعددها داخل هذه اللغات ؛ وذلك بسبب حرف العلة فيها ، فنجد مثلا الجذر (ط ي ب) في العربية يقابل في العبرية الجذر t. wb ويقابل (t. > b) في الآرامية ، وكذلك (ntn) في العبرية تقابل (ytn) في الفينيقية . كما لوحظ كذلك اضطراب تصرف

1 - Botterweck – Der Triliterismus , p . 18

الفعل المعتل داخل اللغة الواحدة ، مثل الفعل (yālad) (ولد) في العبرية ، المستقبل منه يأتي على (y ē l ē d) بحذف أوله [١]. وهكذا سائر الأفعال المعتلة تتعدد صورها في اللغات السامية وتضطرب في تصرفها مع الأزمنةأو الضمائر داخل اللغة الواحدة ، الأمر الذي جعل علماء الساميات مثل نولدكه Noldaka يستدلون به على كونها ثنائية .[٢]

ثالثا . التقارب الدلالي بين الجذور الثلاثية المشتركة في الأصل الثنائي

لا تخلو اللغات السامية من وجود عناقيد لفظية ثلاثية الجذر .، تلتقي حول معنى واحد ، كما تشترك في أصل ثنائي واحد ، مثلها في ذلك مثل شقيقتها اللغة العربية ، الأمر الذي تستدل به الدراسة على تأصل الأصل الثنائي سواء في أللغة العربية أو في اللغات السامية ، وأن كثيرًا من الأفعال الثلاثية في هذه اللغات يعود إلى أصل ثنائي .

ومن ثم يذهب العالم اللغوي موسكاتي Moscati إلى أن اللغات السامية في حالتها الراهنة _ تعتمد بشكل أساسي على الجذر الثلاثي ، ولكنها تشتمل على ظاهرة فريدة ، وهي وجود عدة زمر من الجذور تتفق أو تتشابه في معانيها ، اعتمادًا على اشتراكها في حرفين من أحرف الجذر ، ومن هذا القبيل ما نجده في العبرية ، نحو : prr ‘ prs ‘ prš ‘ prq ‘ pr ṣ ‘ prm ‘ prd.... فهذه الجذور تشترك في حرفي الأصل الثنائي pr ، كما تشترك في الدلالة على معنى (الفصل). كما يذهب موسكاتي Muscati إلى القول بأن وجود هذه

١ – انظر : د رمضان عبد التواب – في قواعد الساميات ٥٢ – ٥٣ذ

2 - Botterweck – Der Triliterismus , pp.13 -14

الظاهرة التي تنتشر على نطاق واسع في اللغات السامية ، يبعث على الحكم بأن قسطا كبيرًا من الجذور الثلاثية متطور عن أصول ثنائية . [١]

ولعل في عودة هذه الزمر اللفظية من الأفعال الثلاثية إلى أصل ثنائي واحد ، ما يفسر لنا تداخل كثير من صيغ الأفعال في الدلالة على نحو كبي في اللغات السامية ؛ إذ نجد تداخلا في الدلالة بين (المضعف والناقص) كما في: كعّ وكعا (بمعنى خاف وجبُن) ، وغمّ وغما (بمعنى غطّى) ، وحذّ وحذا (معنى قطع) في العربية . وكذلك في العبرية نجد مثل :

بمعنى طنّ	hmy	hmm
بمعنى صحو	y s h	s h h

كما نجد تداخلا بين (المضعف والأجوف) في اللغات السامية ، مثل ما نجده في العربية : كعّ وكاع ، وطبّ وطاب ، وضرّ وضار ، وغمّ وغام ، نجده في العبرية في مثل :

بمعنى خرّب	pwr	prr

1- MOSCATI – AN INTRODUCTION TO THE COMPARATIVE GRAMMAR , PP . 72 - 74

بمعنى مسّ أو لمس	mwš	mšš
بمعنى لطخ [١]	$t_{\dot{w}}$ h	t h h

والملاحظ أنه ليس مستبعدًا أن نجد تداخلا في الدلالة بين أي صيغتين من صيغ الفعل الثلاثي في اللغات السامية ، بشرط اشتراكهما في الأصل الثنائي،
على نحو ما بيَّنته الدراسة سلفا بالأمثلة من اللغة العربية .

وبذلك يتبين بالأدلة ثبوت الأصل الثنائي ورسوخه في اللغة العربية وسائر اللغات السامية ، حيث تمثل على وجوده في هذه اللغات مئات بل آلاف الشواهد من الثنائيات اللفظية الظاهرة والمحتجبة من شتى أقسام الكلمة : اسمًا وفعلًا وحرفًا . وحول هذا المعنى يعلق العالم اللغوي موسكاتي Moscati قائلا : " مما تقدم يظهر لنا أن الجذور الثنائية في اللغات السامية ليست مجرد نظرية تنتمي إلى مرحلة ما قبل التاريخ ، وإنما هي حقيقة واقعة يشهد عليها مجموعة الكلمات الثنائية القديمة ، ومجموعة الأفعال المعتلة، فضلا عن سلاسل الجذور التي تشترك في المعنى اعتمادًا على حرفين ، ولكن لا ينبغي لنا أن نبادر إلى القول بأن الجذور السامية – برمتها – ثنائية في الأصل ، وربما كان الأصح أن نقول : كان هناك – منذ البداية – جذور ثنائية وثلاثية (بالإضافة إلى الأحادية الرباعية والخماسية) ،

1 -Botterweck – Der Triliterismus , p . 167

وعند مرحلة ما من مراحل تطور اللغة السامية ، طغى الثلاثي في اللفظ واستحكم ، وقام عليه القياس ، إلى حد أنه أجبر الثنائي على اكتساب حرف ثالث ،لكي ينسجم ويتسق معه " [١]

والدراسة تتفق وما يذهب إليه موسكاتي Moscati ، بيد أنها لا توافقه في أن تكون اللغة بدأت بكل الجذور في مرحلة واحدة ، ثم طغى بعد ذلك الجذر الثلاثي على سائر الجذور ؛ لأنه علي أي أساس إذن طغى الجذر الثلاثي دون الأحادي أو الثنائي أو الرباعي أو الخماسي ؟! فضلا عن أن هذا لا يتوافق وطبيعة اللغة في تطورها وتوسيع ألفاظها ودلالاتها ، بالإضافة إلى هذا وذاك ، كيف يجعل موسكاتي كثيرً امن الجذور الثلاثية تعود إلى أصل ثنائي– على نحو ما تذهب الدراسة – ثم لا يجعل الغلبة للجذر الثنائي قبل أن يطغى الثلاثي ؟!

وفي النهاية لا يهم الدراسة إلا أن تكون قد وُفقت عن طريق الوصف والمقارنة – في إثبات أن العربية ضمن مراحل تطورها أقامت ألفاظها عل أصول ثنائية ، ثم اقتضت حاجة اللغة والتوسع اللفظي والدلالي بعد ذلك إلى تثليث الأصول الثنائية ؛ الأمر الذي يجعلنا نلحظ اشتراك الجذور الثلاثية التي تشترك في حرفين (أصل ثنائي) في معنى عام واحد . وبعبارة

١- MOSCATI – AN INTRODUCTION TO THE COMPARATIVE GRAMMAR , PP . 72 - 74

موجزة : فإن أصلا ثنائيا ومعنى له كانا مستعملين في بداية اللغة، ثم تطور هذا الأصل إلى ثلاثيات مشتركة في اللفظ والدلالة .

ولعل بعد قيام الأدلة على ثبوت(نظرية الثنائية) في اللغة العربية يقتضي علينا التطبيق والعمل البحثي وإعادة النظر في قضايا اللفظ والدلالة ؛ الأمر الذي سيؤدي بنا إلى اختلاف تصورنا ورؤيتنا لكثير من قضايا اللغة وخاصة المعجم والدلالة ، فضلا عن تجنب كثير من مسائل الخلاف القائمة فيها ، بالإضافة إلى ذينك الأمرين سيتم اكتشاف علاقات صوتية ودلالية بين مجموعات كثيرة من ألفاظ العربية ، لم تكن معروفة من قبل ، في ظل النظر إليها من منظور الجذر الثلاثي ، ولعل في ذلك فائدة لا تخفى سواء للباحثين أو للناشئة ومتعلمي اللغة .

الخاتمة

تأتي خاتمة البحث بعد أن أدرت الحوار حول أصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية ، وأعدت النظر فيما استقر عليه الفكر اللغوي عند العرب قديما وحديثا ، بأن أقل الأصول ثلاثة ، وأن ما بقي في اللغة من ثنائيات اسمية تؤول بالثلاثية ، وأحسبني قد وفقت في المناقشة والرد ، والاستدلال بالشواهد اللغوية على تأصل الأصل الثنائي في ألفاظ اللغة العربية ، سواء من داخل اللغة العربية نفسها ، أو من اللغات السامية ، أو من طبيعة اللغة الإنسانية عامة والعلاقة بين اللفظ والدلالة فيها . تأتي الخاتمة إذن لآجمل فيها أهم النتائج التي توصلت إليها ، وذلك على النحو التالي :

١ . دللت الدراسة على بقاء الكثير من الجذور الثنائية في حياة اللغة العربية وسائر اللغات السامية : سواء على مستوى الاسم أو الفعل أو الحرف .

٢ . أثبتت الدراسة تشابها كبيرًا بين اللغة العربية وسائر اللغات السامية . فيما حدث للأسماء الثنائية القديمة من محاولة إلحاقها بالثلاثي عن طريق التشديد أو المد أو زيادة الهاء ، خاصة عند الجمع أو التصغير أو النسب ؛ لتساير في ذلك أوزان الثلاثي .

3ـ برهنت الدراسة على وجود تشابه كبيربين اللغة العربية وسائر اللغات السامية . فيما يحدث للأفعال المعتلة من حذف حرف العلة أو إبداله ، عند تصريفه مع الأزمنة أو الضمائر ؛ الأمر الذي تستدل به الدراسة على ثنائية هذه الأفعال، وأن ما بها من حروف علة ،فهي زيادات أُلحقت به ليجاري بها أوزان الثلاثي، وحجة الدراسة على ذلك مأخوذة من مقولات اللغويين العرب أنفسهم أصحاب مذهب الثلاثية ، وهي : أن التصريف يرد الأشياء إلى أصلها .

٤ . أكدت الدراسة بالشواهد اللفظية أن ثمة مجموعات كثيرة من الجذور الثلاثية تعود إلى أصل ثنائي واحد ؛ بدليل اشتراكها في معنى واحد، وذلك في كل اللغات السامية .

٥ . أثبتت الدراسة أن كثيرًا من ألفاظ اللغة العربية نشأ محاكيا للطبيعة ، وأن كثيرًا من حروفها وصيغها . نشأ ولا يزال . مساوقًا للمعنى والدلالة، حذوًا لمسموع الأصوات على محسوس الأحداث ، وأن هذه المحاكاة وتلك

المساوقة تظهر بشكل أوضح في الألفاظ الثنائية ؛ لأنها تمثل المراحل الأولى في نشأة اللغة .

٦ . أثبت الدراسة أن ثمة قاعدة مطردة تعمل في ألفاظ اللغة العربية ودلالاتها ، ألا وهي : أن مصاقبة الألفاظ لمصاقبة المعاني ، وأن العلاقة بين المصاقبتين طردية ، فكلما زادت المصاقبة بين المعاني زادت بين الألفاظ ، والعكس صحيح . وهذا يعني أن الألفاظ المتقاربة في حرف أو حرفين أو في ثلاثة ، تُشير بأن ثمة معنى عامًّا يجمعها ؛ وهذا يؤكد سنن العربية في الاشتقاق اللفظي والتنويع الدلالي ، حيث تستتعمل الجماعة اللغوية الأصل الثنائي بدلالة معينة ، ثم تنوع في لفظ الثنائي (بإبدال الحرف الأول أو الثاني أو الحرفين معًا) بقدر ما تحتاج إليه من تنوعات دلالية مستجدة على معنى الأصل الثنائي ، على نحو ما نجده في الأصل (قط) الذي يُشتق منه :قض ، قد ، قت ، قس ، قص ، جد ، جذ ، جز ، وكلها صور دلالية لمعنى القطع.

٧ . أعادت الدراسة النظر في منطقية حجة الخليل وابن جني في اعتماد الثلاثي أصلا للألفاظ ؛ لأنه (أعدل الجذور وأخفها) ، حرف متحرك يُبدأ به ، وحرف ساكن يُوقف عليه ، وحرف أوسط يُفصل به بين المتحرك والساكن تخفيفًا ؛ لأن الأصل الثنائي أخف وأعدل وأسهل ؛ إذ الابتقال من الأول المتحرك إلى الثاني الساكن ، لا صعوبة فيه ، بل هو أسهل من أن يفصل بينهما حرف آخر .

٨ . ومما أثبتته الدراسة كذلك أن طبيعة اللغة طبيعة استحسانية ، تخضع لحس المتكلمين بها ، أو لثقل الحال وخفتها عليهم ؛ ولذلك يمكن القول بأن اللغة عامة والعربية خاصة وضعية استحسانية ، وليست وضعية بحتة .

٩ . برهنت الدراسة على أن الفعل المعتل ثنائي ألحق إلى الثلاثي بزيادة حرف العلة إليه ؛ ليجاري بذلك الثلاثي الصحيح ؛ الأمر الذي يغنينا عن التفسير الذي يذهب إليه النحاة العرب وبعض اللغويين المحدثين للفعل الثلاثي : بأنه مأخوذ من أصله الافتراضي الصحيح بعد تصحيح حرف العلة، مع أنهم جميعًا يعترفون بأن الأصل الذي يفسرون به الأفعال المعتلة أصل افتراضي ، لم يتصور أحد من أهل النظر أن تكون العرب قد استعملته يومًا ما .

١٠ . أعادت الدراسة النظر في الخلاف الدائر بين البصريين والكوفيين حول الفعل (الثنائي المكرر) مثل (سلسل) ، حيث يفسر هـ البصريون بأنه رباعي مجرد بوزن دحرج (فعلل) ، رغم ما بينهما من فرق واضح ، فيقضون بذلك على التكرار اللفظي والدلالي للصيغة ، كما يفسره الكوفيون بأنه مبدل من الرباعي المزيد (فعّل) ، فيصير بوزن (فعفل) ، متكون (سلسل) محولة عن (سلّل) ، فيقضون بإبدالات غريبة متباعدة حروفها في الصفة والمخرج . والأولى حمله على أنه ثنائي مكرر على نحو ما أسموه في كتبهم .

١١ . دللت الدراسة على أن قول ابن جني في تلاقي مثل (هتل وهطل وهتن) في المعنى بأنه (من باب تداخل الأصول) ـ قول فيه نظر ؛ لأن مثل هذه الجذور تعود إلى أصل ثنائي واحد ، أبلت بعض حروفه ليسع التنويع الدلالي ، وهذا ما أسمته الدراسة بالتفريع اللفظي للتنويع الدلالي .

١٢ . فندت الدراسة مقولة أطلقها الأوائل أمثال : الخليل وسيبويه والمبرد وابن جني ، وتبعهم فيها كثير من رواد الفكر اللغوي قديمًا وحديثًا ، وهي : " أقل الأصول ثلاثة أحرف ، وليس شيء من الأسماء على حرفين " ، حيث حجبت عنا هذه المقولة ردحًا طويلا من الزمن رؤية الأصل الثنائي الذي تطورت عنه الجذور الثلاثية في اللغة ؛ لأنهم لم يخصوا بهذه المقولة ما آلت إليه اللغة من غلبة الجذور الثلاثية ، حيث أنهم أوّلوا بالثلاثي ما بقي على أصله من ثنائيات اللغة ، ولم يقولوا ما قالوه في غير هذا الموضع : " فبهذا ونحوه (يعني أمثلة الظاهرة اللغوية التي بقيت على أصلها) يُسندل به على الأشياء المغيرة " .

مراجع البحث

أولا : القرآن الكريم

ثانيًا : المراجع العربية

ـ أحمد فارس الشدياق _ سر الليال في القلب والإبدال ، الآستانة ، ١٢٨٤هـ

. الأب أنستاس ماري الكِرْمِليّ _ نشوء اللغة العربية ونموها واكتهالها ، مكتبة لويس سركيس ، القاهرة ، ١٩٣٨م

ـ بروكلمان _ فقه اللغات السامية ، ترجمة الدكتور / رمضان عبد التواب ، الرياض ، ١٩٧٧م

ـ د / تمام حسان _ اللغة العربية : معناها ومبناها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٣م

. د / توفيق محمد شاهين _ أصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية / مكتبة وهبة ، القاهرة ، ١٩٨٠م

. ابن جني _ الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٧م

_ سر صناعة الإعراب ، تحقيق مصطفى السقا وآخرين ، القاهرة ١٩٥٤م

_ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، تحقيق الدكتور علي النجدي ناصف والدكتور / عبد الفتاح شلبي ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ، ١٩٦٩م

_ المنصف : شرح ابن جني كتاب التصريف للمازني ، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، مطبعة البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٩٥٤م

ـ جورجي زيدان _ الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية ، مراجعة الدكتور مراد كامل ، دار الهلال ، القاهرة ، بدون تاريخ .

الخليل بن أحمد الفراهيدي _ كتاب العين ، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي ، الدار الوطنية للإعلام ، العراق ، ١٩٨٠م

ـ د / رمضان عبد التواب _ في قواعد الساميات (العبرية والسريانية والحبشية) ، الخانجي ، القاهرة ، ١٩٨٣م

_ المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ، الخانجي ، القاهرة ، ١٩٨٧م

. زكي الأرسوزي _ العبقرية العربية في لسانها ، دار اليقظة العربية ، دمشق ، بدون تاريخ

. سيبويه _ الكتاب ، مؤسسة الأعلمي ، بيروت ، ١٩٦٧م

ـ السيوطي _ المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، تحقبق محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبي الفضل إبراهيم ، عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٩٦٠م

. د / صبحي الصالح _ دراسات في فقه اللغة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٨٦م

. د / عبد الرحمن الدركزللي _ الجذر في اللغات السامية ، رسالة ماجستير ، مكتبة كلية الآداب بحلب ، ١٩٨٥م

د / عبد الكريم مجاهد _ الدلالة اللغوية عند العرب ، دار الضياء للنشر والتوزيع ، الأردن ، ١٩٨٥م

. الشيخ عبد الله العلايلي _ مقدمة لدرس لغة العرب ، القاهرة ، ١٩٣٨م

ابن فارس اللغوي _ الصاحبي في فقه اللغة وسنن العربية في كلامها ، تحقبق مصطفى الشويمي ، بيروت ، ١٩٦٤م

_ معجم مقاييس اللغة ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة ، ١٣٦٦هـ

. ابن قتيبة _ أدب الكاتب ، تحقيق محيي الدين عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٦٣م

_ تأويل مشكل القرآن ، نشره وشرحه السيد أحمد صقر ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، ١٩٨١م

. محمد عنبر _ جدلية الحرف العربي وفيزيائية الفكر والمادة ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٨٧م

ـ المعري _ رسالة الملائكة ، تحقيق محمد سليم الجندي ، بيروت ، بدون تاريخ

ـ الأب مرمرجي الدومنكي _ المعجمية العربية على ضوء الثنائية والألسنية العربية ، القدس ، ١٩٣٧ م

ثالثًا : المراجع الأجنبية

1–BOHAS, MATRICES ET ETYMONS DEVELOPPEMENTS DE THEORIE ,EDITIONS DU ZEBRE LAUSANNE 2000 .

٢-BOTTERWECK , DER TRILITERISMUS IN SEMITISCHEN , BONN, 1952.

3_DRIVER, PROBLEMS OF THE HEBREW VERBAL SYSTEM , EDINBURG , 1963 .

4- MOSCATI, AN INTRODUCTION TO THE COMPARATIVE GRAMMAR OF THE SEMITIC LANGUAGE , WIESBADEN 1964 .